

النشاط التجاري للدول العربية

حققت المنطقة العربية فوائض تجارية كبيرة خلال عام 2011، نتيجة للارتفاع المتواصل في أسعار النفط بمعدل 39٪، وارتفعت قيمة التجارة الكلية للمنطقة العربية إلى 1.6 تريليون دولار عام 2011، وبلغت نسبة صادرات البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في الإسكوا من إجمالي صادرات عام 2011 ما مجموعه 91.3٪، بينما بلغت نسبة واردات هذه البلدان من إجمالي واردات المنطقة نحو 73٪ وحققت هذه البلدان فوائض في ميزان مدفوعاتها خلال عام 2011 تجاوزت قيمتها الإجمالية 517 مليار دولار.

وفيما تزدهر التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية تتزايد ببطء التجارة الداخلية بين أقطار الوطن العربي خلاف التطلعات التي تدعو إلى سوق عربية مشتركة تحقق التكامل الاقتصادي، فالتبادل التجاري بين الأقطار العربية محدودة، إذا ما قيس بالتبادل التجاري بينها وبين الأقطار الأجنبية، وهذا قد يعود إلى الخلافات السياسية وتأثيراته في زيادة الفجوة بين دوله، بحيث يمتد إلى العلاقات الاقتصادية، فضلاً عن تشابه الإنتاج الذي يؤدي إلى عزوف بعض الدول العربية عن التبادل التجاري بينها، وبذلك فالنسبة المئوية للتبادل التجاري العربي، لا تزيد على (8.1)٪، في الوقت الذي تبلغ نسبة صادرات الأقطار العربية إلى إجمالي الدول الآسيوية حوالي (38.9)٪ من مجموع صادراتها الخارجية. وما يقرب من (12.6)٪ إلى دول الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للواردات، فنلاحظ أن الحجم الأكبر من واردات الدول العربية كانت من البلدان الأجنبية وخاصة من الدول الآسيوية بنسبة 34.2٪. أما دول الاتحاد الأوروبي فساهمت بنسبة 24.5٪ من إجمالي الواردات العربية (الجدول 35).

المجدول (35) اتجاه الصادرات والواردات الخارجية للدول العربية لعام 2011

الواردات		الصادرات		
%	مليون دولار	%	مليون دولار	
100.0	752.567	100.00	1.195.811	العالم
12.6	92.399	8.1	95.339	الدول العربية
24.5	185.915	12.6	152.124	الاتحاد الاوربي
8.0	60.500	7.7	91.851	الولايات المتحدة
34.2	258.201	38.9	465.752	إجمالي دول آسيا
3.8	28.356	9.4	112.985	اليابان
11.9	86.699	8.3	99.445	الصين
18.6	140.146	21.2	253.322	باقي دول آسيا
20.7	155.552	32.7	390.746	باقي العالم

المصدر: صندوق النقد الدولي، الدائرة الاقتصادية والفنية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ملحق 8-2، ص 412

ويمكننا إيجاز أهم الأسباب المؤدية إلى ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية فيما يلي:

1. لا يزال عدد من الدول العربية مرتبطا اقتصاديا مع الدول الصناعية الغربية. ومرجع ذلك إلى المرحلة الاستعمارية التي كانت فيها الدول الغربية تسيطر سياسيا واقتصاديا على البلاد العربية. ويأتي في مقدمة ذلك بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. لهذا يلاحظ أن القسم الأعظم من صادرات وواردات البلدان العربية يكون مع تلك الدول الصناعية الاوربية. فصادرات وواردات دول المغرب العربي (المملكة المغربية وتونس والجزائر)، تشارك فيها فرنسا بنسبة تقدر 70% من صادرات وواردات الجزائر وبحوالي 60% من صادرات وواردات تونس وبحوالي 50% من صادرات وواردات المملكة المغربية. أما

الولايات المتحدة الأمريكية فتحتل المركز الثاني، وبريطانيا ودول غرب أوروبا المركز الثالث في تجارة دول المغرب العربي، بعد فرنسا. ويمكن القول بصورة عامة إن حوالي 80% من التجارة الخارجية للبلدان العربية يكون معدول أجنبية.

2. لا تزال البيانات والإحصائيات المتعلقة بالانتاج الزراعي والصناعي وحاجة كلدولة منها ناقصة في البلدان العربية.

3. تغير الأوضاع السياسية في الدول العربية وأثرها على ضعف حركة التبادل التجاري بين الأقطار العربية، فاختلاف النظم السياسية وحدوث الخلافات السياسية بين الأشقاء، يؤثر تأثيراً مباشراً على التبادل التجاري.

4. عدم كفاءة وسائل النقل البرية والبحرية والجوية التي تربط بين أجزاء البلدان العربية، مما يعرقل حركة انسياب السلع فيها بصورة منتظمة وسريعة.

5. عدم كفاءة المنظمات التي تأسست لتشجيع التبادل التجاري، كالسوق العربية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية، في أداء واجبها بصورة كاملة على الرغم من الجهود التي بذلتها هذه المنظمات للتغلب على المشكلات التي تقف حائلاً دون نجاحها نجاحاً كاملاً.